لمحة عامة عن أهم مخرجات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ: COP27

أ.د. هالة ابوعلى*

استضافت جمهورية مصر العربية في الفترة من ٦ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢ الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ: COP27. وقد شارك فى هذه الدورة أكثر من 45,000 مشارك، مما يجعل هذه الدورة التى تتم لأول مرة فى دولة أفريقية تحت الرئاسة المصرية أكبر تجمع مناخي في التاريخ.

وقد حرصت حوالي 141 دولة، ومنها 17 دولة عربية، على تقديم تقارير محدثة للمساهمات الطوعية المحددة وطنياً تأكيداً للشعار الذى رفعه المؤتمر : "المضى قدماً من التعهدات الى التنفيذ " فى دلالة واضحة على أهمية الحدث، والتعويل على أهمية النتائج العملية الملموسة والمستدامة المنتظره منه بالنسبة للبلدان العربية والقارة الأفريقية، والعالم أجمع.

تسعى هذه الورقة الى إلقاء الضوء على عدة قرارات ومبادرات هامة اتخذت خلال هذه القمة المناخية العالمية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية المؤتمر فى رسم مسارات مستقبلية للعمل المناخى، وأهمية الأدوار المتوقعه من الدول العربية فى إنجاز تلك المسارات المناخية لدعم أهداف التنمية المستدامة.

وقد اختتم مؤتمر الأطراف السابع والعشرون أعماله باطلاق "خطة شرم الشيخ التنفيذية"،[†] والتى استهلت بإعادة التأكيد على نتائج جميع المؤتمرات السابقة للأطراف، ومؤتمرات وإتفاقيات الأطراف ذات الصلة مثل : بروتوكول كيوتو 2005، واتفاق باريس فى عام 2015. وذلك علاوة على الدور المحورى لتعددية الأطراف القائمة على قيم ومبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك السياق التنفيذى لاتفاق باريس، وأهمية التعاون الدولي لمعالجة قضايا تغير المناخ في سياق تكاملى مع خطط التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وقد تلاحظ أيضا أهمية اتباع نهج جديد في التعلم والثقافة يشجع على

*نائب رئيس معهد التخطيط القومى لشئون البحوث والدراسات العليا

† https://unfccc.int/documents/624444

التحول السلوكى فى أنماط الحياة مع تعزيز أنماط التنمية والاستدامة القائمة على الرعاية الاجتماعية والتعاون.

ومع التسليم بأن تغير المناخ هو شاغل مشترك للبشرية، فقد تم التأكيد على أهمية العدالة المناخية عند اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تغير المناخ حيث ينبغى على الأطراف المعنية عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، أن تحترم وتعزز وتنظر في التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والحق في الصحة، والاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمهاجرين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المستضعفين والحق في التنمية، وكذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإنصاف بين الأجيال مع ضمان سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات والمحيطات والغلاف الجليدي، وحماية التنوع البيولوجي.

كما تم الاعتراف بأن حماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع أولوية أساسية، بالإضافة إلى أهمية الحفاظ على أنظمة المياه والنظم الإيكولوجية ذات الصلة بالمياه لدعم جهود التكيف مع المناخ ومنافعه المشتركة. كما تم الإقرار بوجود حلقة مفرغة بين آثار تغير المناخ وتفاقم أزمتي الطاقة والغذاء العالميتين، ولا سيما في البلدان النامية، وهى الحلقة التى تستحق الإهتمام فى السنوات القادمة.

كما تم التشديد على أن الوضع الجيوسياسي العالمي الذي يزداد تعقيدًا والمليء بالتحديات، مثل الأوضاع الاقتصادية، والتعافي الاجتماعي والاقتصادي من وباء فيروس كورونا، والنزاعات المسلحة، وقضايا اللاجئين والهجرة وغيرها لا ينبغي استخدامها كذرائع لعدم إعطاء الأولوية للعمل المناخي.

ولقد خلصت أعمال المؤتمر الى الدعوة للتركيز على 16 محور رئيسى يتشعب منها العديد من المحاور الفرعية كخطوات تنفيذية ومخرجات رئيسية نوجز أهمها فيما يلى:

استمرار الالتزام وبذل المزيد من الجهود للحفاظ على عدم زيادة درجة الحرارة بمقدار أكثر من 1.5 درجة مئوية مقارنة بـ 2 درجة مئوية، نظرا لأن أضرار تغير المناخ وتأثيراته ستكون أقل بكثير عند الحد من زيادة درجات الحرارة. ويتطلب الإلتزام بهذا الحد إجراءات سريعة وفعالة قائمة على أساس الإنصاف وأفضل المعارف العلمية المتاحة، على نحو يعكس المسؤوليات المشتركة والمتباينة في ضوء الظروف الوطنية لدول العالم المختلفة وفي سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الفقر. ذلك بالإضافة لضرورة التعجيل بتطوير ونشر التكنولوجيات المناسبة للانتقال إلى نظم الطاقة

منخفضة الانبعاثات، مع توفير الدعم المستهدف للفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً من أجل دعم انتقال عادل وآمن نحو التحول للاقتصاد الأخضر.

- **تكرار الدعوة للأطراف للنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة،** بالإضافة الى ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك غاز الميثان وغيره بحلول عام 2030. مع أهمية حماية وحفظ واستعادة الطبيعة والنظم الإيكولوجية لتحقيق هدف اتفاق باريس بشأن درجة الحرارة، وذلك من خلال حماية الغابات والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية الأخرى التي تعمل كمنصات لقنص الكربون والغازات الدفيئة، مع التأكيد على وضع الضمانات الاجتماعية والبيئية اللازمة.
- **الاعتراف بالحاجة الملحة إلى إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات الغازات الدفيئة من جانب الأطراف في جميع القطاعات** والتأكيد على أهمية تعزيز مزيج من الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، على جميع المستويات بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومع التسليم بالحاجة إلى الدعم الحكومى من أجل تحقيق عمليات انتقالية عادلة.
- **الحاجة العاجلة لتدارك الفجوات التمويلية المناخية العالمية ودور الدول المتقدمة،** حيث فشلت الدول المتقدمة في توفير التمويل المستهدف بقيمة 100 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2020 من أجل تمويل إجراءات التخفيف، كما تم تسليط الضوء خلال المؤتمر على ضرورة استثمار حوالي 4 تريليون دولار أمريكي سنويًا في الطاقة المتجددة حتى عام 2030. وذلك للوصول إلى هدف الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2050، خاصة وأنه من المتوقع أن يتطلب التحول العالمي إلى الإقتصاد الأخضر إستثمارات لا تقل عن 4 الى 6 تريليون دولار أمريكي سنويًا.[‡]
- **مواجهة تحديات تمويل الأنشطة المناخية فى البلدان النامية،** والتى تعانى من مشكلات متنوعة في الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ لتعزيز إجراءات التخفيف والتكيف من البلدان المتقدمة ومصادر أخرى. وعلى ذلك حث المؤتمر على بذل المزيد من الجهود لمعالجة أوجه عدم المساواة في الحصول على التمويل، من جانب الدول المتقدمة والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والكيانات

[‡] See United Nations Environment Programme. 2022. Emissions Gap Report 2022: The Closing Window – Climate crisis calls for rapid transformation of societies. Nairobi: United Nations

المالية، والمساهمة في زيادة الطموح المناخي مع ضمان كفاءة مالية أعلى وتعظيم الاستفادة من أدوات رأس المال الميسر لدفع عملية الابتكار المناخى وتسريع نتائجها والعوائد المتوقعه منها.

- **مراعاة الفجوة القائمة بين المستويات الحالية للتكيف المناخى والمستويات اللازمة للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ**، وذلك تمشياً مع النهج التحولي لتعزيز القدرة على التكيف، وتقوية المرونة والقدرة على الصمود، والحد من التعرض لاضرار تغير المناخ. مع حث الدول المتقدمة على التوسع بشكل عاجل وكبير في توفيرالتمويل المتعلق بالمناخ ونقل التكنولوجيات ذات الصلة، وبناء القدرات من أجل التكيف المناخى الفعال والاستجابة لاحتياجات الدول النامية، مع التأكيد على ضرورة صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية.
- **تعظيم دور صندوق الدول الأقل نموا**،[§] والصندوق الخاص بتغير المناخ فى الدول النامية، في دعم إجراءات التكيف والتخفيف التي تتخذها الدول النامية للتصدي لتغير المناخ، مع دعوة الدول المتقدمة إلى زيادة مساهمتها في الصندوقين.
- **تأسيس صندوق للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ**، حيث تتعاظم وتتصاعد تكلفة المخاطر والخسائر والأضرار المرتبطة بتداعيات تغير المناخ، كما يتسع نطاقها لتشمل خسائر اقتصادية وغير اقتصادية مدمرة، بما في ذلك النزوح القسري والآثار السلبية المدمرة على التراث الثقافي. ونظرا لأهمية الاستجابة المناسبة والفعالة لهذه الخسائر والأضرار والعمل على معالجتها، تم الاتفاق للمرة الأولى على إنشاء (صندوق للخسائر والأضرار) مما يعتبر إنجازا تاريخياً لهذا المؤتمر
- **أهمية حماية المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه وحفظها وضمان جاهزيتها**، وهى القضية التى تثار للمرة الأولى فى مؤتمرات الأطراف، وتركز على حماية أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية والبحيرات، مع حث الأطراف على زيادة إدماج المياه في جهود التكيف.
- **الإهتمام بالزراعة والأمن الغذائى – تأسيس بوابة شرم الشيخ الإليكترونية** ، وذلك بهدف تعزيز العمل المناخى المشترك بشأن الزراعة والأمن الغذائى وإعترافاً بأولوية حماية الأمن الغذائى والقضاء على الجوع مع معالجة جوانب الضعف فى نظم إنتاج الغذاء فى مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ من جهة وتعزيز إنجاز أهداف التنمية المستدامة العالمية والوطنية من جهة أخرى.
- **الحاجة الملحة لمعالجة الثغرات في النظام العالمي لمراقبة المناخ**، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك فى ضوء حقيقة أن ثلث العالم، بما في ذلك 60 % من القارة الأفريقية، ليس لديها إمكانية

[§] https://www.thegef.org/what-we-do/topics/climate-change-adaptation

الوصول إلى خدمات الإنذار المبكر والمعلومات المناخية المفيدة لاجراءات التخفيف والتكيف. فضلاً عن تكرار دعوة الأمين العام للأمم المتحدة في اليوم العالمي للأرصاد الجوية في 23 مارس 2022 لحماية الكافة من خلال التغطية الشاملة لأنظمة الإنذار المبكر ضد الطقس المتطرف وتغير المناخ في غضون الخمس السنوات المقبلة، مع دعوة شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية لتقديم الدعم لتنفيذ مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع.

- **دعم برنامج العمل المشترك للجنة التنفيذية للتكنولوجيا ومركز تكنولوجيا المناخ 2023-2037،** لتعزيز الآليات التكنولوجية اللازمة لدعم تحقيق أهداف اتفاق باريس، ودعوة جميع الأطراف للتعاون والمشاركة فى أنشطة البرنامج.مع التأكيد على أهمية التعاون فى مجالات الإبتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها بهدف دعم البلدان النامية فى تنفيذ التزاماتها ومساهماتها الطوعية المخططة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، مع تقييم الإحتياجات التكنولوجية طويلة الأجل وخطط العمل التكنولوجية اللازمة لتلبية تلك المتطلبات لدعم العمل المناخى طويل الأجل.

كما تم التأكيد على أن الدول النامية تعانى من ثغرات متعددة فى هذا المجال، الأمر الذى يتطلب من الدول المتقدمة زيادة التدخلات المساندة خاصة فى مجال بناء القدرات التكنولوجية فى الدول النامية.

- **أهمية دور الأطفال والشباب فى العمل المناخى،** حيث تم الإشادة بجهود الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف لدورها الريادى فى الحث على تعزيز المشاركات الهادفة والمنصفة للأطفال والشباب فى العمل المناخى من خلال المشاركة فى تنظيم منتدى المناخ الأول بقيادة الشباب، إضافة الى تخصيص أو جناح للأطفال والشباب فى المؤتمر، وتعيين أول مبعوث شبابى لرئاسة مؤتمر الأطراف وتشجيع الرئاسات القادمة لمؤتمر الأطراف على الإقتداء بتلك الممارسات الجيدة.

بالإضافة الى النتائج الهامة السابقة التى تمخض عنها المؤتمر، فقد تبنى المؤتمر أيضاً مجموعة من المبادرات والإتفاقات الرئيسية الهامة، وتشمل :

- **إطلاق رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف ومنظمة الأغذية والزراعة مبادرة بأسم " الغذاء والزراعة للتحول المستدام"، (مبادرة فاست).**[**] وهى مبادرة تضم أصحاب المصلحة بهدف تنفيذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية مساهمات التمويل المناخي لتحويل

[**] https://www.fao.org/3/cc2186ar/cc2186ar.pdf

الزراعة والنظم الغذائية لدعم التكيف والحفاظ على مسار 1.5 درجة بحلول عام 2030، مع دعم الأمن الغذائي والاقتصادي. وستعمل لتحقيق مكاسب ثلاثية: للناس والمناخ والطبيعة.

- **إطلاق دولة الإمارات العربية، والتي تحمل رئاسة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، بالمشاركة مع الولايات المتحدة الامريكية مبادرة "مهمة الابتكار الزراعي من أجل المناخ"** (AIM for Climate / AIM4C) وهي مبادرة مشتركة تسعى إلى معالجة تغير المناخ والجوع العالمي من خلال توحيد المشاركين لزيادة الاستثمار بشكل كبير في الزراعة الذكية مناخيًا وابتكار النظم الغذائية وأنظمة الغذاء على مدى خمس سنوات (2021 – 2025).[††]
- **إطلاق رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (جمهورية مصر العربية) مبادرتين :**
  - **المبادرة الاولى – "مبادرة حياة كريمة لأفريقيا"**، والتي تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس التابعة لها، ودعم جهود البلدان الأفريقية لتنفيذ مساهماتها الوطنية المحددة، بالإضافة إلى دمج العمل المناخي في التنمية الريفية المستدامة في أفريقيا، فضلًا عن تعزيز الحلول والتقنيات المبتكرة لتحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية في إفريقيا.
  - **المبادرة الثانية – " مبادرة أصدقاء تخضير الخطط الاستثمارية الوطنية فى أفريقيا والدول النامية** ". وهى قائمة على الالتزام الطوعي بالعمل على زيادة حصة المشروعات الخضراء في الخطط الاستثمارية الوطنية بنسبة لا تقل عن 30٪ بحلول عام 2030، مع تتبع ورصد الاستثمارات العامة الموجهة للعمل المناخي وتحديد الثغرات والدعم المطلوب، بالإضافة إلى إنشاء "منصة لتبادل المعرفة" و "مركز لبناء القدرات" لمشاركة أفضل الممارسات والخبرات، وتطوير أدوات ومنهجيات تدعم الجهود المراعية للبيئة في الخطط الاستثمارية الوطنية الخضراء.
- **إطلاق رئاسة الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (جمهورية مصر العربية) بالشراكة مع رواد المناخ رفيعى المستوى وشركاء مراكش "أجندة التكيف"**، وتتضمن مجموعة من 30 هدف عالمى لمخرجات التكيف بحلول عام 2030، والتى تعزز من قدة 4 مليارات شخص فى العالم على الصمود والتكيف من خلال خمسة أنظمة مقترحة بالغة الأثر وتضم : الغذاء،الزراعة، المياه

[††] https://www.aimforclimate.org/

الطبيعية،والساحلية والمحيطات، المستوطنات البشرية، وةالبنية التحتية، مع الأخذ فى الإعتبار الحلول التمكينية للتخطيط والتمويل. [‡‡]

- **إعلان المملكة العربية السعودية عن التزامها بتنفيذ المبادرة السعودية الخضراء**، بالإضافة إلى استضافة أسبوع المناخ الثاني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمزمع عقده في سبتمبر/ أكتوبر 2023.
- **توقيع رئيسا جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة على مذكرة تفاهم لتطوير واحد من أكبر مشاريع طاقة الرياح البرية في العالم**، والذى سيقام على أرض جمهورية مصر العربية.
- **اطلاق رئاسة مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) بالشراكة مع مجموعة المعرضين العشرين V20 "الدرع العالمى ضد مخاطر المناخ"**، بهدف تزويد البلدان الأكثر تأثراً بتغير المناخ بمزيد من وسائل الحماية، حيث قدمت ألمانيا منحاً تقدر بنحو 179 مليون دولار. كما قدمت دولاً أخرى من الإتحاد الأوروبى التزامات مالية تتعلق بمعالجة الخسائر والأضرار، مع إعلان المملكة المتحدة تعليق سداد ديون الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ لمدة تصل الى عامين بعد حدوث كارثة مناخية

ومن الجدير بالإشارة أن كافة الإلتزامات التى أعلنت فى هذا السياق لم تكن جديدة أو إضافية، بل تعتبر جزءاً من ترتيبات التمويل الأوسع لمعالجة الخسائر والأضرار. [§§]

[‡‡] https://climatechampions.unfccc.int/cop27-presidency-announces-ambitous-climate-resilience-agenda/
[§§] https://www.bmz.de/en/issues/climate-change-and-development/global-shield-against-climate-risks